الهجرة الزراعية

وتنظيمها في القطر المصري

لسعادة جلال فهمي باشا

موضوع الهجرة الزراعية يشمل ناحية من أهم نواحي الاصلاح القومي للفلاح الذي تسعد الأمة بجهده ونشاطه في فلاحة الارض، ويشقى هو فيضعف فيموت قانعاً صبوراً

هذا الفلاح يكوّن من مجموع الامة ٨٠ في المائة من ذلك : —

عـــدد		عـــدد	
١٧١٨٠٠٠	يملكون أقل من فدان	٣٩٠٠٠	يملكون من ١٠ افدنة لغاية ٢٠ فداناً
٥٦٨٠٠٠	» من فدان لغاية ٥ افدنة	٢٢٠٠٠	» ٢٠ فداناً لغاية ٥٠ »
٨٦٠٠٠	» من ٥ افدنة لغاية ١٠ »	١٣٠٠٠	» اكثر من ٥٠ فداناً

ومجموع الملاك ٢٠٤٦٠٠٠ وهم ١٥ في المائة من مجموع السكان وأما الباقون فهم الباقون المستخدمون الذين يضطرون جوعاً تفتك بهم الامراض الفتاكة فلا مغيث ولا نجير

اولئك الذين لم يشملهم الحكومات المتعاقبة فلم تشملهم ضروب الاصلاح ومسهم الضرّ بأنواعه في مساكنهم وأرزاقهم وصحتهم ، وهم الاكثرية الساحقة من الامة وهم مصدر ثرائها ونوام سعادتها ومنبع ثروتها فهل هذا نصيب العاملين ؟ الحالة ماسة الى تنظيم حالة الفلاح وتوفير أسباب الرزق والعمل لامة وذلك بتنفيذ الهجرة الزراعية وتنظيمها وتوزيع الملكيات الصغيرة عليه

وقبل ان أخوض في بحث في هذا المشروع أريد أن أورد لكم مثلاً خاطفاً يبين حالة التعداد في بعض المناطق من الاراضي لم ومقابلة ذلك بمناطق اخرى في التعداد والمساحة

مديرية المنوفية يبلغ تعدادها ١٢٠٠٠٠٠ نسمة ومساحة اراضيها ٥٠٠٠٠٠ فدان اي ان نسبة الاشخاص الى الارض كنسبة ٣ الى ١ تقريباً او بطريقة اوضح إن لكل ٣ اشخاص فداناً بينما تبلغ هذه النسبة في شمال الدلتا ٢٥ فداناً للشخص الواحد

في الحالة الأولى لا تخرج الارض ما يسد رمق الأهالي وغذاء مواشيهم والايدي العاملة اكثر مما تحتاج اليه الأرض لفلاحتها فلا غرابة ان ساءت حالتهم فجنح بهم العوز والفقر الى الفساد والاجرام . وفي الحالة الثانية تفتقر الارض الى الايدي العاملة فلا يجدونها الا بطريق الترحيل

وهذا ما يدعو الى مضاعفة أجورهم وبالتالي الى زيادة نفقة الانتاج

وهناك مثل آخر خاص بالملاك الذين تقل ملكيتهم عن فدان واحد . هل يكفي ايراد جزء من فدان عائلة قوامها من خمسة اشخاص ومستلزمات الفلاح من الماشية ؟

تبلغ الملكيات التي تقل عن فدان نحو ٧٠٠ر٠٠٠ فدان يملكها نحو ١ر٧٠٠ر٠٠٠ مالك وهم في الحقيقة ان احصيناهم في تعداد الملاك الا أن حظهم اقل من حظ الاجير إذ ان زيادة تكاليف الانتاج لهذه المساحات الضئيلة ان لم تكن متعذرة فهي قليلة النفع كثيرة المتاعب

هذه الامثلة تلقي ضوءا ظاهراً على حاجة البلاد الى السرعة في سن قوانين تنظيم الهجرة الزراعية وتوزيع الملكيات الصغيرة وما يكون لهذه القوانين من اثر عظيم

اولاً — في تحسين حالة الفلاح وتوفير رزقه وما يعقب ذلك من شعوره بنعيم الحياة والصحة والسكن.

وثانياً — استقرار الحياة الزراعية على اساس تحقيق الحالة الاقتصادية الزراعية. وثالثاً — تقلل نفقة الانتاج . ورابعاً — تكفل استتباب الهدوء والامن في الجهات المكتظة بالسكان

اما الاصلاح الذي يجب التعجيل في تنفيذه فيشمل مشروعين متلازمين : —

الاول — توزيع الملكيات الصغيرة على الفلاحين بالثمن على اقساط وبربح قليل

والثاني — الهجرة الزراعية للفلاح

لتنفيذ المشروع الأول تخصص الاراضي الآتي بيانها للتوزيع ملكيات صغيرة وهي : —

١ — جميع أراضي الحكومة المستصلحة (ما عدا ما يلزم لعملية الاكثار او حقول التجارب)

٢ — الاطيان البور ملك الحكومة التي احدث لها مرافق الصرف والري العامة بعد اصلاحها

٣ — الاراضي التي تنزع ملكيتها من مُتملكيها وتقل عن فدان ، لعملية التجميع

٤ — الاطيان التي تنزع ملكيتها اجباريًا في المحاكم

على أن تكلف الحكومة عن المدخل غير المشروع بين الدائنين والملاك المدينين وتشري هذه الأطيان اذا ما نزعت ملكيتها وتخصص للتوزيع على صغار الزارعين

وهذه المناسبة أقول رأيي مخلصاً لوجه الله ولمصلحة البلاد العامة إن تدخل حكومات سابقة في إعفاء البيوع الجبرية او تصفية الثروة العقارية كما يسمونها ما هو إلا بدعة لا يجوزها الشرع ولا النظم الاقتصادية ولا أية حكومة ترغب في استتباب الثقة المالية خزينتها وسمعتها

وهي وان كان ظاهرها الرحمة بهؤلاء المدينين المتعثرين بالديون والسداد الا انها اساءت الى حركة التعامل العامة بين اصحاب رؤوس الاموال والملاك وأصبحت البيوت خائفة هذا التدخل تمسك أموالها عن المتعاملين

يبلغ عدد المدينين ١٢٠٠٠ من ذلك ٢٠٠٠ يخشى على اطيانهم من نزع الملكية وقد تدخلت

الحكومات السابقة من أجل هؤلاء وأنفقت من المال لصيانة أملاكهم ما يبلغ ١٤ مليوناً من الجنيهات . صرف هذا المال الجسيم من خزينة الدولة أي من مال الأمة وهو ما يجب أن يصرف في المشروعات العامة التي يعود نفعها على الأمة جميعاً لا أن يصرف لمصلحة من ساءت حالتهم وعجزوا عن السداد. حتى هذه التسويات الكثيرة التي منحتهم آجالاً واسعة وإفساطاً تتفق وموارد أطيانهم لو تمهلوا مخلصين في السداد . ولكن توالهم على تدخل الحكومة من آن لآخر جعلهم يستمرئون الفوضى فتهاونوا بما عليهم من التزامات وتعهدات نحو الدائنين . وأصبح لزاماً أن تقل الحكومة الحاضرة — وعلى رأسها وزيرها الحازم رفعة علي ماهر باشا — يدها عن التدخل في هذه المساومات ، وما يسمونه تسوية صيانة الثروة العقارية حتى تعود الثقة المالية للبلاد وتسترد الحكومة في عهده ما فقدته سابقاً مادياً وأدبياً . ويكفي ما نوّهت به البنوك في تقاريرها السنوية وهذا هو صوت الفلاح يؤيدها في الرأي ويطالب حكومتنا الحاضرة بأن تدخر مال الدولة لمرافق الشعب العامة . إن الأراضي تضعف وتنوى كالإنسان فإذا تملكها قوي أثمرت وأخرجت وإذا تملكها هزيل ضعفت وأمسكت ومصلحة الإنتاج الزراعي — وهو ما أصل على وفرته وزيادة غلته — يجب أن تكون الأطيان في أيدي الأقوياء الأوفياء لا في أيدي المرهقين المسرفين

٥ — جميع أطيان الحكومة البور التي لم يتوافر فيها للآن طرق الصرف والري العامة وتبلغ نحو [illegible] فدان تصبح بموجب القانون معدة للتوزيع على صغار الزارعين بعد إصلاحها

ولو جاز في التوسع لحساب مصلحتي الفلاح والمصلحة العامة لأضفت إلى هذه البنود السابقة بنداً كبيراً في الأراضي التي توزع على الفلاح وهجرته وهي أطيان الوقف الأهلي بعد اقتراض الطبقة الثانية أن تصبح حالة المستحقين لهذه الأوقاف كحالة صغار الملاك الذين تقل ملكيتهم عن الفدان إن لم تكن أشد وأنكس . أما مشروع الهجرة الزراعية الذي يحقق الأغراض التي أوردناها فينحصر في الأبواب الآتية : — أولاً — نظام المستعمرين وهل يكون اختيارياً أو بموجب قانون . ثانياً — طريقة إصلاح الأراضي قبل التوزيع ومن يتولى الإصلاح . ثالثاً — توزيع الأراضي وبيعها — بعض الطرق المتبعة في الممالك الأخرى والقوانين التي سنّ لتنفيذ

(أ) نظام المستعمرين هل يكون اختيارياً أو يمكن تملكها بالمزاد في اختيار المستعمرين فمنهم من يجيز ذلك ومنهم من يجيزه بقانون فمثلاً كان الاستعمار في هولاند وأستراليا بقانون وكان توزيع الأراضي التي آلت إلى الملكيات صغيرة في رومانيا بقانون يعين الصفات التي يمنحها القانون حق توزيع الأراضي عليها وتركت بعض الممالك الهجرة فيها بإشاعة عن طريق الترغيب والتشويق . غير أن الحالة في مصر تختلف عما هي في هذه الممالك إذ أن حالة التعداد في بعض المناطق لا تتسق مع المساحة كما سبق البيان والإنتاج الزراعي يتوقف إلى حد بعيد على توزيع

الايدي العاملة خصوصاً في النواحي الفقيرة السكان من النواحي المكتظة بالاهالي فاذا راعينا هذه الناحية وجب ان تكون الافضلية في توزيع الاراضي للملاك للملكيات التي تقل عن فدان الذين تنزع ملكياتهم ويتعيشون منها من أملاك الحكومة

(طريقة اصلاح الاراضي البور) تحكومة في شمال الدلتا نحو ٣٠٠٠٠٠ فدان من الاطيان توافرت لها طرق الري والصرف اتمام ومباشرة الحكومة الى الآن عملية الاصلاح على الوجه الاكمل كانت نتيجة محققة وناجحة كل النجاح وتشهد لمدير مصلحة الاملاك الاميرية ورجاله بتمام الخبرة العملية وحسن الاقتصاد غير ان المساحة التي تم اصلاحها سنوياً كانت محدودة طبقاً لما كان يخصص لها من الاموال فلم تستطع المصلحة ان تصلح اكثر من ٨٠٠٠ فدان سنوياً

والظاهر ان مالية الحكومة خصوصاً في الوقت الحاضر لا تسمح بالمال اللازم للاصلاح في مدى اوسع مما فات لذلك وجب ان يوكل الاصلاح الى شركات زراعية موثوق بخبرتها العملية على ان تساهم الحكومة في هذه الشركات بما لا يقل عن ٥١ ٪ من رأس المال حتى يكون لها حق الاشراف على الاصلاح وتوزيع الاراضي على صغار المزارعين بأرباح للشركة معقولة — أما المال اللازم لمساهمة الحكومة بهذا القدر فهو قيمة ثمن الاطيان وما يزيد عن ذلك يُعقد له قرض أهلي وبذلك تستطيع تدبير المال اللازم لهذه الشركات وتستصلح الاراضي البور في القليل من الزمن فتستفيد الحكومة مما يجبى منها من الضرائب كما ان الاطيان تصبح باب سعادة ورفاهية لمن يتملكونها من صغار المزارعين وهنيئاً لحكومة يتحقق في عهدها هذا الحلم الذهبي للآلاف من الفلاحين البائسين الصامتين . على ان المشرّع المصري عند وضعه لمشروعات القوانين الخاصة بتخصيص أراضي الحكومة للتوزيع على صغار المزارعين ونزع الملكيات الصغيرة التي تقل عن فدان، والتعليمات الخاصة بالهجرة يجد امامه أمثلة قائمة في شتى الممالك خصوصاً اذا استعان بالنابهين من رجال الزراعة والمال في وضع هذه القوانين وتعضيدها بما يتفق وحالة الفلاح وصيانة الاراضي والصرف الزراعي لفلاحة هذه الأراضي الجديدة الاصلاح

هذه كلمة وجيزة في تنظيم الهجرة الزراعية . وفي تنفيذها تحقيق ناحية هامة من نواحي الاصلاح الزراعي بمصر بل في تنفيذها سعادة يحس بها الفلاح من القدم في مسكنه ومدينته وصحته الى جميع مظاهر عيشته وذلك ما ينتظر الفلاحون في الموضع الذي يرفعهم اليه هذا الاصلاح كما تنتظر الحكومة التي تتسرع على الفوز بمفخرة تاهيلهم الى السعادة والحضارة

وأني بشديد الثقة والايمان بحكومة جلالة الملك الفائز من عزيمة أكيدة وروحية صادقة بأن أمنية الفلاح ستتحقق في عهدها كما ان رعاية مولانا الملك المحبوب لشعبه وامته ستجعل الفلاح في عهده الزاهر أعياداً تنسيه مضض العيش وجحيم الحياة